

في الربع الرابع من العام 2018

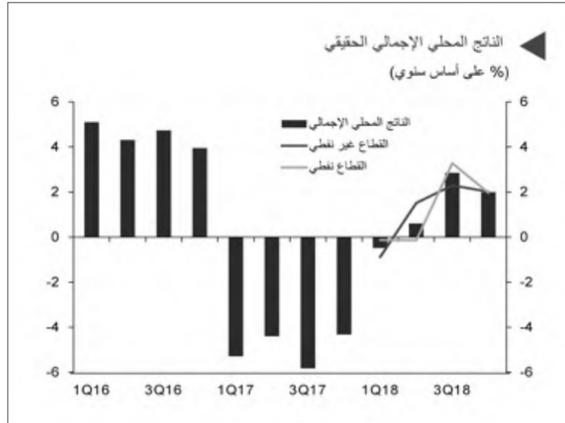
«الوطني»: القطاع غير النفطي الكويتي ينمو بنحو 2 بالمائة

◆ تباطؤ نمو الناتج المحلي والقطاع غير النفطي إلى 2.0 بالمائة في الربع الرابع

◆ فائض الميزانية يرتفع إلى 3.6 مليار دينار في فبراير مع احتمال تحقيق زيادة مالية

◆ المبيعات العقارية ترتفع إلى 284 مليون دينار برغم تأثير الشواغر على أسعار الشقق

◆ تسارع نمو الائتمان إلى 5.3 بالمائة على أساس سنوي بدعم من نمو الاقراض الاستهلاكي



السكني (معظمها إيجارات) ثابتاً عند مستوى 1.2% - على أساس سنوي، بما يعكس مجرد حدوث انتعاش تدريجي في السوق العقاري، على الرغم من أن هذا المكون يميل إلى التحرك فقط في نهاية كل فصل.

نمو الائتمان

ارتفع نمو الائتمان إلى أعلى مستواه على مدى أكثر من عامين وصولاً إلى 5.3% على أساس سنوي في فبراير مقابل 5.0% في يناير على خلفية زيادة معدلات الإقراض لكل من قطاع الأعمال والتسهيلات الشخصية. وارتفعت قروض قطاع الأعمال بنسبة 6.2% على أساس سنوي مقابل 6.0% في يناير فيما يعزى بصفة رئيسية إلى التحسن الذي شهدته أنشطة الإقراض للقطاعات العقارية والتجارية وأعمال البناء. من جهة أخرى، ساهم ارتفاع الإقراض لأغراض السكن (5.9% على أساس سنوي) في تعزيز إقراض الأفراد، هذا بالإضافة إلى نمو القروض الاستهلاكية بنسبة 3.9%، فيما يعد أعلى معدلات النمو التي تسجلها منذ أكثر من أربعة أعوام، ويعود الفضل في ذلك على الأغلب للإجراءات التي اتخذها البنك المركزي مؤخرًا للتخفيف من قيود الإقراض. من جانب آخر، تباطأ نمو إجمالي الودائع إلى 2.3% مقابل 4.2% في يناير على خلفية تراجع الكبير في الودائع الحكومية، وارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بنسبة 4.7% على أساس سنوي.

خلال بعض الأشهر السابقة.

أما بالنسبة للأسعار، فقد استقرت خلال فبراير في معظم القطاعات، باستثناء قطاع الشقق السكنية الذي شهد تراجعاً بنسبة 4.6% على أساس شهري. وقد يعزى ذلك إلى تزايد المعروض من الشقق الجديدة بما قد يكون قد ساهم في الضغط على الأسعار وأدى إلى تراجعها. وعلى الرغم من ذلك، يعتبر نشاط السوق جيداً وفقاً لمؤشر أسعار المستهلك (انظر أدناه)، وإذ أخذنا في الاعتبار الإيرادات المتوقعة، فإن ذلك يعني وجود فائض مالي للسنة المالية بأكملها بحوالي 1.3 مليار دينار كويتي، أو 3% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يعد أول فائض تحققه الميزانية منذ أربعة أعوام.

معدل التضخم

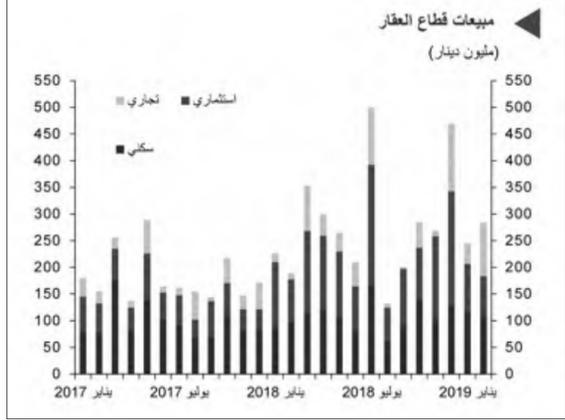
ارتفع معدل التضخم إلى 0.6% على أساس سنوي في فبراير مقابل 0.4% في يناير، كما ارتفع أيضاً معدل التضخم الأساسي وفق تقدير اتنا، والذي يستثني المواد الغذائية والسكن، إلى 2.0% مقابل 1.7% في يناير. ويعزى ارتفاع التضخم في المقام الأول إلى ارتفاع تضخم المواد الغذائية إلى 0.4% على أساس سنوي مقابل 0.0% في يناير، هذا بالإضافة إلى مساهمة مكونات أخرى مثل الملابس والاتصالات والترفيه. إلا أن ارتفاع تضخم أسعار المواد الغذائية والملابس قد نتج على خلفية تسجيل الأسعار لارتفاعات هائلة في العام السابق، حيث انخفضت الأسعار في تلك القطاعات فعلياً على أساس شهري، وفي ذات الوقت، كان معدل تضخم القطاع

بروزاً، فكانت على صعيد بند الإنفاق الذي ارتفع بواقع 1.1 مليار دينار كويتي فقط، أقل بكثير من مستوياته المسجلة على مدى الأشهر الأخيرة، حيث بلغ 14.8 مليار دينار كويتي، وشمل التراجع كلاماً من النفقات الجارية والأسعالية.

وتدل تلك الأرقام على أن الإنفاق على أساس سنوي قد تراجع بنسبة 5% في الوقت الذي تضمنت تقديرات الموازنة زيادة قدرها 8% في ميزانية العام بالكامل. وعلى الرغم من ارتفاع النفقات في العادة في شهر مارس، وهو الشهر الأخير من السنة المالية، إلا أنه يبدو من المتوقع الآن أن الإنفاق على مدار العام بالكامل يمكن أن يستقر عند نفس مستويات السنة المالية 2017/2018. وإذا أخذنا في الاعتبار الإيرادات المتوقعة، فإن ذلك يعني وجود فائض مالي للسنة المالية بأكملها بحوالي 1.3 مليار دينار كويتي، أو 3% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يعد أول فائض تحققه الميزانية منذ أربعة أعوام.

المبيعات العقارية

كانت المبيعات العقارية جيدة نسبياً في فبراير وبلغت قيمتها 284 مليون دينار كويتي، بزيادة 16% عن يناير. ويعزى هذا الارتفاع بالكامل إلى ارتفاع مبيعات القطاع التجاري التي بلغت 100 مليون دينار كويتي والتي نتجت عن زيادة متوسط حجم الصفقات بحوالي أربعة أضعاف تقريباً، في حين تراجع عدد الصفقات التجارية في واقع الأمر بنسبة 30% على أساس شهري. وكانت المبيعات السكنية ثابتة على نطاق واسع واستقرت عند مستوى 110 ملايين دينار كويتي، بينما تراجعت مبيعات القطاع الاستثماري إلى 74 مليون دينار كويتي بعد ارتفاعها



تغيير، وما زلنا نتوقع تسجيل نمو غير تقضي بنسبة تتراوح ما بين 2%-3% سنوياً في عامي 2019 و2020.

الفائض المالي

تكشف بيانات المالية العامة للأشهر الإحدى عشر الأولى (حتى فبراير) من السنة المالية 2018/2019 عن تحقيق فائض في الميزانية (قبل اقتطاع المخصص الإنزائي لصندوق الأجيال القادمة) بقيمة 3.6 مليار دينار كويتي، مقابل 3.3 مليار دينار كويتي منذ بداية العام حتى يناير. وارتفعت الإيرادات بقيمة 1.4 مليار دينار كويتي لتصل إلى 18.4 مليار دينار كويتي بدعم من ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغ متوسط سعر النفط الكويتي 64 دولاراً مقابل 58 دولاراً في يناير. أما النقطة الأكثر

الثالث (والذي تم رفعه بعد المراجعة 1.8%). ويعزى هذا التباطؤ بصفة رئيسية إلى تراجع أداء القطاع النفطي الذي سجل نمواً بنسبة 2.0% مقابل 3.3% في الربع الثالث بدعم من تخفيف وتيرة خفض الأوبك لحصص الإنتاج في وقت سابق. أما بالنسبة لنمو القطاع غير النفطي، والذي يتضمن الآن قطاع تكرير النفط، فقد بلغ 2.0% مقابل 2.3% في الربع الثالث.

وعلى الرغم من إشارة تلك البيانات الفصلية إلى تسجيل نمو عام وغير نظمي بنسبة 1.2% للعام 2018 بأكمله، إلا أنه يمكن العودة مرة أخرى لمراجعة هذه الأرقام بعد إصدار بيانات سنوية أكثر شمولاً خلال الأشهر المقبلة. أما في الوقت الحالي، فقد ابقينا على تقدير اتنا (الأقوى إلى حد ما) لمعدلات نمو العام الماضي دون

قال تقرير بنك الكويت الوطني لقد استمرت المخاوف المتعلقة بنمو الاقتصاد العالمي طوال الشهر الماضي في ظل تراجع عائدات السندات العالمية وتزايد التوقعات بشأن إمكانية تغيير السياسات النقدية لتصبح أكثر تيسيراً، مع قيام صندوق النقد الدولي بخفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي. ورغم تلك الظروف، كانت الأخبار المتعلقة بالاقتصاد الكويتي مشجعة إلى حد ما بما يساهم في تعزيز توقعاتنا الخاصة بالنمو الاقتصادي، والذي كان ضعيفاً بنهاية العام 2018 وفقاً لأحدث البيانات، إلا أنه من المتوقع أن يتحسن أداءه خلال العام 2019. ومن ضمن تلك الأخبار على سبيل المثال لا الحصر، مساهمة خفض الأوبك لمعدلات الإنتاج في ارتفاع أسعار النفط متخطية حاجز 70 دولاراً للبرميل، مما ساعد على تحسين وضع الميزانية وتوفير مساحة للتوسع المالي هذا العام. كما بلغ معدل نمو الائتمان أعلى مستوى له منذ عامين، بالإضافة إلى تزايد نمو الإنفاق الاستهلاكي وتحقيق البروزة مكاسب جيدة في مارس بسبب التدفقات الأجنبية القوية.

الناتج المحلي

تشير البيانات الرسمية الأولية للربع الرابع من العام 2018 إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي بنهاية العام الماضي على خلفية ثبات كميات إنتاج النفط وتباطؤ وتيرة تنفيذ المشاريع وتراجع كل من أسعار النفط وأسواق الأسهم العالمية التي ربما تكون قد أثرت على مستويات الثقة والإنفاق الاستثماري. حيث تراجع معدل النمو الإجمالي إلى 2.0% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2018 بالمقارنة بمستواه البالغ 2.9% في الربع

في إطار حرصها على دعم الشباب والرياضة

«الكويتية» الناقل الرسمي لماراثون اتحاد المصارف الليبي

«زين» الشريك الإستراتيجي للملتقى الإعلامي العربي السادس عشر



جانب من المؤتمر الصحفي للإعلان عن المؤتمر

أعلنت زين عن شراكها الاستراتيجية للملتقى الإعلامي العربي بنسخته السادسة عشر تحت شعار «الإعلام.. متغيرات الصناعة»، والذي ينطلق اليوم الأحد في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي ويستمر حتى يوم الغد 22 أبريل تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح. وذكرت الشركة في بيان صحفي أن شراكها الاستراتيجية للملتقى الإعلامي العربي على مدى السنوات الثمان الماضية تأتي من منطلق حرصها على تفعيل وتعزيز مختلف الجوانب الإعلامية والثقافية داخل المجتمع، فالشركة فخورة بكونها شريكاً رئيسياً في نجاح هذا الملتقى الأبرز من نوعه على مستوى المنطقة العربية، خاصةً وكون زين من المؤسسات الاقتصادية الرائدة في القطاع الخاص الكويتي، ولما لهذا الجانب من تأثير كبير على المؤسسات والأفراد، والذي تقوم الشركات من خلاله بالتواصل مع أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع.

وبينت زين أن النسخة السادسة عشر من الملتقى تشهد هذا العام مشاركة أكثر من 250 إعلامياً عربياً و150 طالباً وطالبة من كليات الإعلام العربية المختلفة، ويشمل تنظيم 12 جلسة حوارية وورش عمل وندوات وحوارات مفتوحة بتواجد كبار المسؤولين من الدول العربية من ضمنهم وزراء خارجية ووزراء إعلام وملاك المؤسسات الإعلامية العربية وكبار مسؤوليها، هذا بالإضافة إلى نخبة من الإعلاميين والكتاب والصحفيين والمذيعين

و على هامش الماراثون، قال مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام في الخطوط الجوية الكويتية فايز العنزي أن الخطوط الجوية الكويتية حرصت على رعاية الماراثون كناقل رسمي له وذلك لما له من أهمية في تطبيق سياساتها للمسؤولية الاجتماعية للشباب والرياضة، حيث تعمل الخطوط الجوية الكويتية على دعم الرياضة لما لها من آثار إيجابية على الصحة وخصوصاً السعي نحو تحقيق المجتمع لمل هذه الرياضات ولا سيما أنها تتناسب مع جميع الأعمار والفئات، مشيراً إلى أن الماراثون امتازات أجوائه بالمتعة والحماة والمنافسة الرياضية بين مختلف الفئات، الأمر الذي ساهم في نشر التوعية الصحية والرياضية بين أفراد المجتمع.

وأضاف العنزي: «تقوم الخطوط الجوية الكويتية بدعم وتشجيع الفعاليات التي تربط بالرياضة والشباب حيث تعد عامل جيد للتواصل الدائم مع المجتمع الكويتي وضمن سعيها للعمل على مبدأ الشراكة مع مؤسسات الدولة والقطاع الأهلي وذلك من خلال توطيد العلاقة في مثل هذه الفعاليات سعياً منها نحو التبادل التجاري والتعاون المستمر، وخصوصاً أن اتحاد المصارف أحد مؤسسات الدولة الرائدة في المجال المالي والمصرفي ونحن ننظر بعين التقدير لهذه الأنشطة التي تقام من قبلهم».

واختتم العنزي تصريحه بالتأكيد على التزام الخطوط الجوية الكويتية المستمر بدعم المبادرات والفعاليات الجادة والهادفة والتي تقدم قيمة مضافة للمجتمع الكويتي، ومنها هذا الحدث المميز الذي ركز على رفع مستوى الوعي الصحي وأهمية اتباع أسلوب الحياة الصحية السليمة.

إعجاز، ومكتب، تشاركان برنامج تسريع الأعمال الرائد

النسخة الثالثة من مينا دوجو تبدأ في الكويت

استهلت واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، عضو قطاع البحوث والتطوير والابتكار في مؤسسة قطر، بالشراكة مع صندوق 500 ستارت أبس للرسائل المجازف، أعمال النسخة الثالثة من برنامج مينا دوجو المرحلة «أ» في الكويت، وتشهد هذه النسخة مشاركة 14 شركة ناشئة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينها شركتان قطريتان.

ويُعد مينا دوجو نسخة إقليمية عن برنامج تسريع تطوير الشركات الناشئة لصندوق 500 ستارت أبس، ويتوجب على الشركات التكنولوجية الناشئة المشاركة في هذا البرنامج أن تكون قد حصلت على تمويل في السابق من مستثمرين آخرين، وبات مستعدة الآن لتوسيع أعمالها والوصول إلى مرحلة التمويل «أ» الأساسية، التي تسهل نموها وتطورها. وخلال فترة البرنامج، ستحصل الشركات الناشئة على تدريب فريد مكثف وتوجيه من أجل تطوير الفكر اللازم للنمو واكتساب تقنيات التسويق الاستراتيجية، بما يضمن نجاحها على المدى الطويل، ويعزز قدرتها على الحصول على استثمارات إضافية.

والشركتان القطريتان المشاركتان هذا العام هما إعجاز (ADGS) ومكتب، وتكرس الشركة الأولى أعمالها للبحوث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي ومعايير القياس السلوكية والسلوكيات الناشئة، وقد أسسها حسن الأنصاري، رئيس الشركة في قطر، وكريستوف بيلوتيه، الرئيس التنفيذي في فرنسا، وناهيل غوزاليز، رئيس التكنولوجيا الأول في الأرجنتين. وحصلت هذه الشركة الناشئة على منحة من صندوق تمويل تطوير المنتجات في واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، المخصص لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تطور منتجات وخدمات ذات صلة باحتياجات السوق المحلي. أما شركة مكتب، فقد أسسها صالح المنصوري، الرئيس التنفيذي، ووليد العبادي، رئيس التكنولوجيا الأول، وهما كانا العقل المفكر وراء إنشاء «فاتورة»، وهي منصة فورية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وتسهل عملية تسديد الفواتير ما بين التجار والمستهلكين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتُحتضن هذه الشركة الناشئة في واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، بعد أن تخرجت في إطار برنامج تسريع تطوير المشاريع التكنولوجية «أكسيليت»، المصمم لانتقال المنتج أو الخدمة من مرحلة الفكرة إلى مرحلة تطوير المنتج أو نموذج أولي له.

شركة الشعبية الصناعية (ش.م.ك.ع.)
SHUAIBA INDUSTRIAL COMPANY (K.P.S.C)

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة الشعبية الصناعية (ش.م.ك.ع.)

عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31

يسر مجلس إدارة شركة الشعبية الصناعية (ش.م.ك.ع.) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والمقرر عقدها في تمام الساعة الحادية عشر ونصف صباحاً من يوم الأحد الموافق 2019/5/5 وذلك في مقر الشركة، صباحان الجنوبي - قطعة (3) - شارع (31) - قسيمة (150) - خلف شركة كوفوما، وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم قانوناً مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس.

للاستفسار تليفون: 22464565 - 22464579

مصطحبين معهم البطاقة المدنية الأصلية لتسلم بطاقات الحضور وجدول الأعمال قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية العادية.

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الإدارة